اقتصاد

فوق الطاولة

حكومة الغيبوبة!!

علي هاشم

أسوأ ما يمكن للمرء أن ينتظره من حكومة، هي تلك الحالة من الغيبوبة التي اعتملت حكومتنا لما يزيد على أسبوع خلا توازياً مع تعمق المنحى الهابط لليرة السورية.

لوهلة، بدت الحكومة وكأنها في برزخ آخر، حتى أن بعضنا حاول فهم تجاهلها التام لقضية الليرة في جلستها الأسبوع الماضي، على أنه تورط «أو على الأقل تواطؤ بناء» تتطلع من خلاله إلى إعادة ضبط قيمتها التعادلية عبر خفض سعرها، بعدما لم يترك لها فشلها في استنهاض الإنتاج الوطني طريقاً غيره.

على الأرجح لم يكن الأمر كذلك، وبعيداً عن تناسبية التفسير المعقد اللازم لإشباع إحساسنا بهول القضية، فقد كانت الحكومة أسيرة حالة إنكار «فرويدية» اندفعت إليها في سياق دفاعها السلبي عن النفس، تماماً كتلك الحالة الغريزية التي تجعل من دفن الرأس قيمة دفاعية لدى النعام.

وبغض النظر عن صوابية شكوكنا، فعلى الحكومة أن تدرك جيداً بأن مخاطر التضخم قد تتخذ منحاً دراماتياً عند عتبة ما، متحولة إلى تهديد حقيقي لوحدة البلاد النقدية التي لم تستطع تفتيتها فتاوى «الإخوان المسلمين» الاندماجية بالعملة التركية لمناطق سيطرة القاعدة شمال سورية، كما لم تستطع ذلك «بدعة» دنانير داعش الذهبية التي أخذت السلطات الأمنية التركية على عاتقها مهمة إنقاذ «الدولة الإسلامية» من تهمة دجلها تلك، مفبركة عملية مصادرة قوالب صكها وهي التي لم تستطع أن تلمح مئات آلاف الأطنان من الأسلحة والأعتدة وشحنات النفط والإرهابيين المتنقلين عبر أراضيها جيئة وذهاباً.

تتلخص أسباب بقاء الليرة عملة رئيسية للتداول في المناطق خارج سيطرة الدولة بتناسبيتها ومرونتها كمعادل قيمة للسلع الاستهلاكية المحلية الرخيصة نسبياً، إلى جانب الممانعة الشعبية للتداول بغيرها، وفي الواقع، فلكلا الأمرين نهاية حدية تتناسب سرعة الوصول إليها طرداً مع تزايد نسب التضخم التي ما أن تصل إلى «عتبتها الحرجة» حتى ينفض سكان تلك المناطق عن ليرتهم لا إرادياً، مقبلين على «الدولرة» ما لم يستسيغوا الليرة التركية.. وإذ ذاك، ستشهد ليرتنا هبوطاً إثر خسارتها قسماً وازناً من الإنتاج الزراعي الذي أعادت الحرب تصنيفه كالكتلة الأبرز من الناتج المحلي الإجمالي.

لا أحد يمكنه فهم الإستراتيجية النقدية الحكومية «بفرض وجودها»، وحكومتنا تبدو مرتاحة لذلك، فمن خلال «غموضها البناء» تستطيع الاستمرار في سلسلة ردود أفعالها المستسلمة على جبهات الحرب التي تخوضها، مكتفية بالهجمات الكلامية عن إجراءات سرية وتدخلات حمائية «غير اعتيادية» لليرة، لا قدرة لأحد على تتبع أو فهم أو قياس نتائجها.

لكن التطور اللافت في الإستراتيجية «السرية» إياها، أوصل «حكومة الحرب» في جلستها الماضية إلى الاكتفاء بتداول شؤون مصارف المياه في شوارعنا استعداداً لفصل الشتاء على حين هبوط الليرة الوطنية يتمادى في إحدى ذراه التاريخية، وفي الواقع، كان من المستحسن أن تأخذ الحكومة بالجناس اللفظي على محمل الجد، وتناقش حاجتنا الماسة إلى تصريف «الكتلة النقدية السائبة» من الليرات السورية التي ما فتئت ترسّخ ضغطاً متزايداً على قيمتها، متيقنة من أنه لا سبيل إلى ذلك سوى بإعادة الإنتاج من السلع الملموسة والخدمات إلى مستويات مناسبة قبل وقوع الطوفان الاقتصادي الجارف.

٥٠٠ وظيفة شاغرة في التأمينات وجامعة دمشق من تراقب وتصحح أسئلة المسابقة

وزير العمل لـ«الوطن»: تنفيذ خطة التوظيف في موازنة الدولة ليست من صلاحيات الوزارة والقانون الجديد يحل المشكلة

محمد راكان مصطفى

بيّن وزير العمل خلف العبد الله لـ«الوطن» أن تنفيذ خطة التشغيل لفرص العمل الموجودة في الموازنة العامة للدولة ليست من مهام وصلاحيات وزارة العمل وأن وضع الخطة لفرص العمل من مهام وزارة المالية، وتتم وفق دراسة للاعتمادات المتاحة التي يمكن رصدها لفرص العمل وفق تقارير الجهات والوزارة العامة عن الشواغر المتوفرة لديها.

وعن مستجدات القانون الأساسي للعاملين بالدولة الذي تتم صياغته حالياً كشف العبد الله عن إدراج فقرة تمنح الوزارة صلاحية الإشراف على تنفيذ الخطة الموجودة في الميزانية الخاصة بفرص العمل، إضافة إلى تخصيص شهري كانون وحزيران من كل عام لإجراء مسابقات لكل الوزارات بإشراف وزارة العمل وفقاً لاحتياج كل وزارة والشواغر المتوافرة لديها.

وفي سياق متصل كشف وزير العمل عن انعقاد اجتماع للجنة صياغة القانون الأساسي للعاملين في الدولة الجديد مع الوزارة والجهات ذات الصلة لوضع اللمسات الأخيرة على القانون، الذي من المتوقع إحالته قريباً على رئاسة الحكومة.

وأكد العبد الله أنه تم التوجيه للجنة بمراعاة مصلحة الموظفين والوقوف إلى جانبهم في مواد القانون، وعن المشاريع الاستثمارية الجديدة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وأوضح أنه تمت الموافقة مبدئياً على الاشتراك بإنشاء جامعة في السويداء وجامعة الرشيد الخاصة إلى أنه يتم انتظار دراسة الجدوى الاقتصادية لاعتماد المشروع رسمياً.

وبيّن أن قانون التأمينات الجديد الذي يتم العمل به أجاز للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الدخول في أي استثمار في كل القطاعات دون الرجوع للحصول على موافقة أي جهة وصائية.

مشيراً إلى أن المادة ١٠ من القانون أتاح للمؤسسة استثمار ٥٠٪ من فائض أموالها في مجالات تضمن ريعية استثمارية استناداً إلى دراسة جدوى اقتصادية للمشاريع وبما يضمن درجة أمان استثمارية و٥٠٪ تحول إلى صندوق الدين العام مقابل فائدة تحدد سنوياً بقرار من مجلس الوزراء.

وعلى ذلك أعدت المؤسسة مشروع قرار وزاري يتضمن أوجه الاستثمار في المؤسسة والمشاريع التي ترى أنها آمنة وتحقق عائد استثمار جيداً ومضموناً لزيادة احتياطي المؤسسة.

وعن موضوع مسابقة التوظيف التي تمت إعادتها مؤخراً في المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بيّن الوزير أنه تم الإشراف منه شخصياً، حيث وضعت الأسئلة بصورة تتوافق مع متطلبات العمل لدى المؤسسة، وتم الإشراف على الامتحان الذي كانت نسبة المتقدمين إليه جيدة، مع التعميم على جميع الموظفين بالابتعاد وعدم الوقوف بالقرب من أماكن التقدم على المسابقة تحت طائلة المحاسبة.

كما تم الطلب من رئاسة جامعة دمشق القيام بعملية المراقبة والتصحيح وفق آلياتها الخاصة، مشيراً إلى الشفافية الكبيرة من كادر الجامعة في عملية المراقبة والتصحيح، مع إشارته إلى أن نسبة النجاح التي تجاوزت ألف متقدم.

وأكد العبد الله أن الوزارة في ٢١ من الشهر الجاري سوف تبدأ بالامتحانات الشفهية للناجحين بالامتحان التحريري، وأن هناك نحو ٥٠٠ وظيفة شاغرة لدى المؤسسة للأكفأ والأكثر جدارة من المتقدمين.

غرف الزراعة: المستوردات تباع في السوق بثلاثة أضعاف كلف استيرادها

الوطن

سعّرت وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية يوم أمس حزمة من المواد الغذائية وغير الغذائية بهدف التصدير على أساس السعر الرسمي الجديد لصرف الدولار الأميركي أمام الليرة السورية.

والحزمة شملت المنظفات السائلة والبودرة والشراب الطبيعي والجبن والمصنوعات البلاستيكية وصوف الغنم والراحة بالمكسرات والسكاكر وألواح الرخام وزغب القطن والعبوات الزجاجية والكرتون والحجر المجرور والحجر البازلتي والجلود.

وفي تصريح لـ«الوطن» رأى عضو اتحاد غرف الزراعة ونائب اللجنة الاقتصادية بدمشق معتز السواح أن هذا القرار يكون جيداً في حال ساهم في الحدّ من تجاوز الأسعار للمواد المصدرة، والحدّ من التلاعب فيها، وضمان إعادة قيمتها إلى داخل البلد بالقطع الأجنبي.

وأشار إلى أن تسعير المواد المستوردة بالطريقة نفسها يمكّن المستهلكين من معرفة أسعار المواد ونسب الربح فيها ويشجع على قمع المخالفات ويحد من ارتفاع أسعارها في الأسواق الداخلية لدى استيرادها من الخارج.

وبين السواح كذلك أن قانون التموين رقم ١٤ للعام ٢٠١٥ وخاصة أحكام المادة رقم ٢٦ منه ألزمت المستوردين والمنتجين بالتقيد بالبيان الجمركي والوثائق اللازمة لتقديمها إلى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، مبيناً أن هذا النص واجب التطبيق الفوري.

وأوضح أن تسعير باقي المواد المستوردة وخاصة المواد الغذائية والخضر والفواكه سوف يعرف سعرها الحقيقي وكلفها الواقعية، مستشهداً بمثال الثوم الصيني الذي يباع بسعر يصل إلى ١٠٠٠ ليرة للكيلو الواحد في حين سعر استيراده لايتجاوز ٢٢٥ ليرة، والموز الذي يباع بسعر يصل إلى ٤٠٠ ليرة وسعر استيراده لا يتجاوز ١٥٠ ليرة. وأوضح أن التسعير المباشر من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية سوف يضبط الأسعار ويحد من ارتفاعها، مبيناً أن كلفة استيراد معظم المواد الغذائية الحقيقية لا تتجاوز نسبة ٢٥٪ من أسعارها في الأسواق، أي إنها تباع بثلاثة أضعاف التكلفة. لذا يجب أن تسعر أسوة بتسعيرة المواد المصدرة وذلك من خلال الفاتورة والوثائق التي يتم تنظيمها للحصول على موافقة أو إجازة استيراد.

مشيرا إلى أن قرار رئاسة مجلس الوزراء يلزم المستوردين بتسعير المواد المستوردة من مديريات التجارة الداخلية قبل سحبها من الجمارك.

من جانبه نائب رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق عمار البردان أكد لـ«الوطن» ضرورة التسعير الحقيقي للمواد المصدرة والمستوردة بغض النظر عما يتم من إجراءات من خلال لجنة ترشيد المستوردات. ورأى أن هذه اللجنة لا تعتمد السعر الحقيقي للمادة وذلك بهدف دعم مواد معينة بذاتها وعدم دعم مواد أخرى مثال السكر والزيوت النباتية وذلك لدعم الصناعات والمنتجات المحلية، الذي يمثل العنوان الأساسي الذي تعتمده لجنة ترشيد المستوردات.

وأشار إلى ضرورة اعتماد وسائل اقتصادية لدعم الصناعة والإنتاج المحلي، مؤكداً ضرورة اعتماد السعر الحقيقي لأي مادة تستورد أو تصدر.

وأشار البردان إلى وجود مواد تستورد ليس لها منافس حيث يفترض أن تسعر بالسعر الحقيقي.

«التموين» تؤمن ٢ مليون بطاقة تموينية.. وبقي عليها تأمين المواد!!

عبد الهادي شباط

كشف مدير في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لـ«الوطن» عن طباعة مليوني بطاقة تموينية ورقية من فئات مختلفة لشخص وشخصين وخمسة أشخاص مبيناً أن نحو ١,٥ مليون بطاقة تم استلامها من مديرية المطبعة الرسمية التابعة لوزارة المالية حيث هي الجهة الوحيدة المنفذة لعمليات طباعة البطاقات التموينية على حين تنتظر الوزارة استلام نصف مليون بطاقة شبه جاهزة في المطبعة خلال الفترة القادمة.

ترافق هذه الخطوة من الوزارة مع النقص الحاد في المواد المقننة (السكر والرز) ما يراه البعض تغطية من الوزارة للتأخير في توزيع المواد.

وعن الحاجة الإجمالية من البطاقات التموينية أوضح أن هناك تقديرات أولية في الحاجة لنحو ٥ ملايين بطاقة وأن هناك العديد من المتغيرات التي حدثت بفعل الأزمة والظروف الحالية والتي تؤثر في الحاجة الإجمالية لعدد البطاقات، إضافة إلى فئة البطاقات التي يجري طباعتها لجهة عدد الأشخاص التي تحملها كل بطاقة، وبيّن أنه تم تجاوز الصعوبات كافة التي تعترض عمليات الطباعة والتي كانت تلعب دوراً في تأخر عمليات الطباعة حيث تم العمل على تأمين ما تحتاج إليه المطبعة من الأوراق الخاصة بطباعة البطاقة التموينية التي لها مواصفات وميزات خاصة تسهم في حمايتها من عمليات الغش والتزوير التي قد تطولها وخاصة خلال الفترة الحالية التي سجلت فارقاً واسعاً بين سعر كيلو السكر أو الرز المقنن والمدعوم من الدولة والأسعار في الأسواق التي ربما تصل لأكثر من ثلاثة أضعاف وهو ما يزيد من احتمالات التلاعب والغش في البطاقة التموينية للاستفادة من الدعم المقدم عبر هذه البطاقات ولذلك كان هناك حرص وتشديد على مسألة اختيار عمليات الورق والطباعة بشكل مدروس ودقيق.

وعن البدء بعمليات توزيع البطاقة التموينية على المواطنين بيّن المدير أن الوزارة ما زالت تبحث في العديد من آليات التوزيع منها عن طريق أتمتة البطاقة أو في اللجوء إلى الطريقة التقليدية التي كانت متبعة خلال الأعوام السابقة، منوهاً بأن عملية الأتمتة تحتاج إلى توفير الكثير من العناصر والعمليات التي تسهم في نجاحها وأن الوزارة تعمل على تقييم مدى نجاح هذه الطريقة أو غيرها. وفي السؤال عن إمكانية حدوث فجوة بين البطاقات الحالية المتوفرة مع المواطنين التي شارفت على الانتهاء والبطاقات الجديدة التي تعمل الوزارة على تحضيرها أوضح أنه تم اتخاذ العديد من الخطوات لمنع حدوث مثل هذه الفجوة ومنها تمديد العمل بالبطاقات المتداولة حالياً لمدة ٦ أشهر بدلاً من ثلاثة أشهر لإتاحة الفرصة للمواطنين كافة في الاستفادة من هذه القسائم، إضافة إلى أنه تم تحويل العمل بالقسيمة الأخيرة من البطاقة الحالية التي تحمل الرقم ٨٠ إلى قسيمة سكر بدلاً من قسيمة رز والعمل على تمديد العمل بالقسيمة الحالية لمادة الرز التي تحمل الرقم ٧٨ إلى نهاية النصف الأول من العام القادم، وأنه يضاف إلى كل أن قرار توزيع البطاقات الجديدة ربما يصدر قريباً ودون انتظار الانتهاء من طباعة البطاقات التموينية المطلوبة كافة.

وفي السؤال عن البطاقة الاستثنائية العائلية التي تحدثت عنها الوزارة في وقت سابق وعن نيتها لإنجاز نحو ٦ ملايين بطاقة منها دون أن تحمل هذه البطاقات أي فئة والهدف منها ضبط عمليات توزيع المواد التي ترغب الحكومة في توزيعها على المواطنين من مواد شديدة الطلب وتمثل احتياجات أساسية للمواطن، بيّن أنه تم الحصول على موافقة الحكومة على هذه البطاقة وأن عمليات إنجاز هذه البطاقات يرتبط بالزمن الذي تحتاج إليه عمليات الطباعة للبطاقات التموينية كافة التي لها الأولوية في عملية الطباعة لتبدأ بعدها مباشرة عملية البدء بطباعة البطاقة العائلية الاستثنائية، إضافة إلى وجود دراسات حول إحداث بطاقة دعم متكاملة ومؤتمتة تشمل هذه البطاقة.

أكثر من ٤ ملايين ليتر مازوت و٢,٥ مليون ليتر بنزين إلى حلب

وزير النفط لـ«الوطن»: محروقات حققت ربحاً من بيع المشتقات في بداية العام

علي محمود سليمان

كشف وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سليمان العباس عن وصول كميات المحروقات إلى حلب قاربت ٤,٢ ملايين ليتر مازوت و٢,٥ مليون ليتر بنزين، وما يزيد على ٥٢٠ ألف طن م٣ من الغاز المنزلي، وذلك منذ فتح طريق خناصر أثريا. وفي تصريح لـ«الوطن» بيّن الوزير العباس أنه أرسل يوم أمس الأحد ٥٢ طلباً لمادة المازوت، و١٨ طلباً لمادة البنزين و٩ صهاريج لمادة الغاز.

ومن خلال تواصله مع مدير فرع المحروقات في حلب ومحافظ حلب، تم تأكيد أن عمليات توزيع مادة المازوت المخصص للتدفئة قد عادت وأن أزمة الاختناق في محطات الوقود على مادة البنزين بدأت تنفرج، مشيراً إلى توجيه رئيس مجلس الوزراء وائل الحلقي إلى وزارة النفط لتعويض أهالي حلب عن مستحقاتهم من المشتقات النفطية وزيادتها بعد أن حرموا منها خلال ١٥ يوماً الماضية من أجل تأمين كل متطلبات الحياة الأساسية ولأغراض التدفئة خلال فصل الشتاء. وكان أعلن عن وصول ١٢ شاحنة تحمل مواد استهلاكية إلى محافظة حلب، تليها دفعات أخرى لسد حاجة المحافظة من المواد الأساسية والاستهلاكية، مشدداً على أن يتم بيعها للمواطنين بالسعر الرائج في جميع المحافظات ومن دون احتساب كلفة النقل.

وفي سياق متصل بالمحروقات أوضح وزير النفط أنه في بداية العام الحالي ٢٠١٥، كانت شركة محروقات قد حققت هامش ربح بسيط في بيع بعض المشتقات النفطية بعد قرار بيعها بسعر التكلفة الفعلية ولكن ذلك لم يدم طويلا نظرا لتغير سعر الصرف من جهة وعدم إمكانية مواكبة زيادة أسعار المشتقات مع زيادة سعر الصرف.

وبالرغم من الزيادات الأخيرة على أسعار المشتقات النفطية لا تزال تلك المواد مدعومة، فسعر التكلفة لمادة المازوت هو ١٦٠ ل. س للتر، وسعر المبيع ١٣٥ أي أن مقدار الدعم ٢٥ ل. س، وسعر التكلفة لمادة البنزين هو ١٦٦ ل. س للتر، وسعر المبيع ١٦٠ أي مقدار الدعم ٦ ل. س، وسعر التكلفة للغاز المنزلي هو ٢٢٥٦ ل. س للأسطوانة، وسعر المبيع ١٨٠٠ أي مدعوم بمقدار ٤٥٦ ل. س.

وأشار الوزير إلى أن انخفاض أسعار النفط عالميا إلى ٤٧ دولاراً للبرميل وبالتالي انخفاض أسعار المشتقات النفطية، كان له أثر إيجابي مكن الحكومة من تحمل هامش الدعم الحالي.

وكان البيان المالي للحكومة لمشروع موازنة العام ٢٠١٦ قد رصد مبلغ ٤٥٥ مليار ليرة لتغطية الخسائر المدورة لمصلحة شركة محروقات، على أساس أن الزيادة في أسعار المشتقات النفطية تورد إلى الخزينة العامة للدولة، وكانت شركة محروقات قد حققت مبيعات إجمالية من المشتقات النفطية والغاز المنزلي ٤٣٠ مليار ليرة سورية حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، بزيادة نحو ١٣٨,٧ مليار ليرة عن مبيعات الفترة نفسها من العام الماضي، إذ بلغت قيمة المبيعات الإجمالية لشركة محروقات من المشتقات النفطية والغاز المنزلي حينها ٢٩١,٣٠٠ مليار ليرة سورية على حين بلغت قيمة المشتريات الإجمالية لهذه المواد العام الماضي ٣٨٤,٥٧٨ مليار ليرة سورية، دون أن تورد الوزارة أي أرقام للمشتريات عن العام الجاري.

الطاقة في تقديرات ٢٠١٦: إنتاج ٢٧,٣٧ مليون برميل نفط.. وتخفيض الفاقد ومكافحة الاستجرار غير المشروع للكهرباء

الوطن

كشف مشروع موازنة الدولة للعام ٢٠١٦ أن وزارة النفط تخطط لإنتاج ما يزيد عن ٢٧,٣٧ مليون برميل من النفط الثقيل والخفيف والمكثفات، منه ١٥,٣٧ مليون برميل من إنتاج الشركة السورية للنفط، لتلبية حاجة القطر لتنفيذ خطتي التكرير والتصدير، إضافة إلى إنتاج ٦,٠٣٩ مليارات م٣ من مادة الغاز الطبيعي، و١٣٥ ألف طن غاز منزلي، و٥,٥٦ مليارات م٣ غاز نظيف.

وأشار مشروع الموازنة –الذي حصلت «الوطن» على نسخة منه– إلى وجود مساع للتنقيب عن الثروة النفطية واستثمارها والاستمرار في تحسين تجهيزات وآليات نقل وضخ النفط الخام ومشتقاته، واستكمال مشاريع استثمار الثروة الغازية واستثمار حقول شمال المنطقة الوسطى وتطوير مصفاة بانياس، وإعادة تأهيل مصفاة حمص، وشراء معدات هندسية وآليات لاستمرارية العمل في المصفاة وتجديد وحدات تعبئة الغاز ومحطات الضخ.

إضافة لذلك يتم العمل على إنشاء خزانات جديدة للمشتقات في دمشق وريفها وحماة واللاذقية كدراسة، مع متابعة مشاريع الاستبدال والتجديد للمحافظة على العملية الإنتاجية وتطوير وتحسين آلية العمل. علماً بأن مجلس الشعب يناقش اليوم موازنة الوزارة.

أما في مجال الكهرباء، فيتم العمل على استكمال تنفيذ المشاريع المباشر بها والملحة من المشاريع الجديدة ومتابعة تنفيذها مع تخفيض الفاقد الفني والتجاري ومكافحة الاستجرار غير المشروع، بالإضافة إلى متابعة مشاريع الاستبدال والتجديد للمحافظة على العملية الإنتاجية وتطوير وتحسين آلية العمل مع إدراج مشروع باعتماد تأشيري لتوريد ١٠ مجموعات غازية محمولة ضمن خطة المؤسسة العامة لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفيما يخص وزارة الإدارة المحلية، يشير مشروع الموازنة إلى إعطاء الأولوية للعمل على تنفيذ ٢٦ منطقة صناعية وحرفية محددة وآمنة موزعة في المحافظات وتقديم كل التسهيلات اللازمة للإسراع في تنفيذها ووضعها في الاستثمار، إضافة لدعم المناطق الصناعية والحرفية التي تتجاوز نسبة التنفيذ فيها ٦٠٪ حسب توافر الظروف المناسبة والوضع الأمني فيها.

أما بخصوص إدارة النفايات الصلبة يتم العمل على تأمين الآليات اللازمة لأعمال النظافة ومراكز المعالجة المتكاملة لتحسين قطاع النظافة في المحافظات.

وأظهر مشروع موازنة العام ٢٠١٦ أن التدمير الممنهج للبنى التحتية أدى إلى تراجع معظم المؤشرات الاقتصادية وانخفاض حاد في حجم الناتج المحلي وتراجع نمو العديد من القطاعات الاقتصادية وانعدام نمو عدد آخر منها بعد أن كانت تشكل نسبة مهمة من إجمالي الناتج المحلي، ورافداً مهماً للخزينة العامة للدولة، بالإضافة إلى تراجع في الاحتياطيات النقدية وعجز في الميزان التجاري نتيجة تراجع الإنتاج واضطرار الحكومة إلى استيراد العديد من المنتجات لتغطية حاجات المواطنين الأساسية مقابل انخفاض في الصادرات وهذا بدوره أدى إلى الضغط على أسعار الصرف وانخفاض حاد في سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وكذلك تراجع كبير في موارد الخزينة العامة، وارتفاع في المستوى العام للأسعار، وزيادة تكاليف الخدمات المقدمة للمواطنين، الأمر الذي أدى إلى تدني المستوى المعيشي للمواطنين.

تم رصد الاعتمادات اللازمة لتوفير فرص عمل جديد، وكذلك رصد الاعتمادات اللازمة لتأمين احتياجات الجهات العامة واحتياجات المشافي من الأدوية والتجهيزات الطبية والتدفئة وتأمين احتياجات مستلزمات العملية التعليمية، وكذلك الاستمرار برصد اعتمادات الدعم الاجتماعي مع الإشارة إلى أنه لم يتم إدراج ما يقابل كامل الالتزامات المقدرة للدعم الاجتماعي في مشروع موازنة عام ٢٠١٦ والمتعلقة فقط بدعم جزئي للمشتقات النفطية ودعم الطاقة الكهربائية والمقدرة بنحو ٧٨١ مليار ل. س حيث تظهر هذه الخسائر في نتائج أعمال تلك الجهات وتعالج وفق أحكام القانون المالي الأساسي بأرباحها المستقبلية.